

خلال ورشة عمل حول ظاهرة تملك الشقق في السكن الخاص

بوشهري: إعادة النظر في القانون للسماح بالمشاع للأقرباء من الدرجتين الأولى والثانية

تصدر أكثر من 54 بطاقة مدنية للسكان في القبلا. واكد مراقب العاصمة في وزارة الكهرباء سعد الرشدي ان اوصول التيار الكهربائي يتم وفقاً للمخططات الواردة من البلدية، ولكن هناك من يقوم بتركيب عدادات تجارية وهي مخالفة.

● مراقبة الشؤون الفنية في وزارة العدل لادبوبة الشراخ: ان ادارتي المساحة والرقابة في البلدية غير متعاونتين.

● خالد الرشدي مراقب وزارة العدل: لا يوجد عدد معين لتسجيل الأشخاص بالوثيقة، والوزارة تصدر الوثائق حسب الأوراق الواردة من البلدية.

● العضو مانع العجمي: ان هناك قصورا في التشريع.

● م.جنان بوشهري: ان مجلس الوزراء كان لديه العلم بوجود ظاهرة التجاوزات في مناطق السكن الخاص ولذلك قام بتشكيل لجنة في 7 يونيو 2010 للحد من التملك في المشاع.

● عادل الاطرم: تعديل قانون الاجار وتفعيل الدور الاعلامي لتحذير المواطنين من شراء الشقق المخالفة وعمل شهادة دورية للمعاق.

● عبدالله الكندري: ندعو لتشكيل لجنة من الوزارات المعنية لعلاج القصور الموجود في الانظمة ووضع الحلول.

● مدير ادارة العقود والقضايا في وزارة العدل عبدالعزيز السليمي: من حق الوزارة في حال وجود المخالفات سحب الترخيص.

● ممثل الادارة القانونية حسين العجمي: استغرب من عدم قيام الجهات الرقابية في البلدية من اتخاذ الاجراءات تجاه الممان المخالفة وخصوصا ان النظام لا يسمح باربعة ادوار في السكن الخاص فلماذا لا يتخذون اجراءاتهم تجاهها؟

● نائب رئيس فريق طوارئ بلدية مبارك الكبير فارس الهاجري: هناك تقصير من المراقبين في ظل النقص الكبير بعددهم وعدم وجود سيارات.

● رئيس تحقيق جنح البلدية منى عرب: ما دور البلدية في مخالفة البناء خاصة ان بعض العقارات وصلت الى 4 ادوار مما يعني عجز البلدية عن مخالفة تلك العقارات.

● جنان بوشهري: موضوع القومية لا بد من اشراك البلدية مع التجارة والعدل بشأن عدم التملك للشقق من السكن الخاص وان يقوم المواطن بمراجعة البلدية بالمخالفة للتأكد من سلامة العقار، كما ان دور وزارة التجارة لمراقبة الاعلانات والمعارض لحماية المستهلك كما ان البطاقة المدنية لها دور بشأن الابلاغ عن البطاقات الصادرة من الشقق.

للسكن، كما نلاحظ ان بعض الوزراء يقصون شرائط بعض المعارض التي تباع وحدات سكنية مخالفة ولذلك هناك خط احمر للسكن الخاص لان احدي الوحدات بها 17 شقة لتملك.

● م.جنان بوشهري: لا بد من المحافظة على هوية السكن الخاص من قضية تملك الشقق.

● حسين العجمي ممثل الادارة القانونية من البلدية: القانون المدني يسمح بالبيع بالمشاع، لذلك القانون لا يسمح بالسكن في السكن الخاص الالعائلة واحدة، لذلك فان المسألة رقابية سواء في المحافظات او غيرها.

● مدير بلدية الاحمدى فهد العتيبي: ان المخالفات تبدأ بعد اوصول التيار الكهربائي ويتم تسجيل القسيمة لعدد من الملاك ضمن نظام المشاع، لذلك لا بد من اصدار تشريع يمنع تسجيل الوحدة لأكثر من شخص.

● مدير ادارة الانظمة م.عادل الاطرم دعا الي التفريق بين الغسل المتلاصقة والسكن الخاص وكذلك التصميم بالدور الاخير شقتين، مشيراً الى ان حل المشكلة يفترض ان يبدأ بحل القصور الرقابي والتشريعي وتكديس السيارات والايحارات.

● واكد م.الاطرم ان القصور الرقابي سبب المشكلة، ولا بد من حل قانون الاجارات والعقود الباطنية تعتبر باطلة، خصوصا ان بعض الأشخاص ليس لديهم ضمير، كما ان مشكلتنا في البلد تضمنت المخالفات ومن ثم تصبح عرفا وبعدها يصدر بشأنها قانون.

● مدير بلدية محافظة حولي م.فهد الفهد: لا بد من تعاون جميع الجهات المعنية لايجاد حل لهذه المشكلة الموجودة، وادعو الى عمل لجنة مشتركة لوضع الملاحظات وايجاد الحلول، خاصة ان البيع يتم عن طريق العقود والمخالفات تحصل بعد اوصول التيار الكهربائي والحصول على شهادة الاوصاف ويتم بعد ذلك بيعها كمخصص.

● الوكيل المساعد في وزارة التجارة عبدالله العلي: سيتم الانتهاء من الطلب باحضار خطاب بان العقار المباع غير مخالف، كما ان الوزارة بصدد وضع اشتراطات لمن سيقوم بوضع اعلانات في الصحف وان الوزارة على استعداد على اصدار قرار وزاري لتنظيم عملية البيع في السكن الخاص.

● مدير ادارة المراجعة في الهيئة العامة للمعلومات المدنية سمير البناي: ان الهيئة تقوم باصدار شهادة للمباني ويتم اجازتها لكل الوزارات، كما ان الهيئة لا

لوضع آليات قابلة للتطبيق لمكافحة هذه الظاهرة على المدى القصير والمدى البعيد، مع تكليف الجهاز الرقابي لأفرع البلدية بالمحافظات بحصر العقارات المخالفة في السكن الخاص التي تم تحويلها او سيتم تحويلها الى شقق للتملك تمهيدا لمخاطبة وزارة الكهرباء لمنع اوصول التيار الكهربائي لها مع تفعيل الدور الرقابي للجهاز التنفيذي لمخالفة اي عقار تجاوزت فيه نسبة البناء ومخاطبة الإدارة القانونية باتخاذ اللازم بحق العقارات المخالفة مع التنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية للحد من ظاهرة اعطاء اكثر من رقم مدني للعقار الواحد بالسكن الخاص والتعامل معها كوحدة سكنية واحدة.

● م.جنان بوشهري: نحن أمام ظاهرة بدأت تنتشر في جميع مناطق السكن الخاص وهي بيع الشقق، وهناك شركات عقارية تقوم بنشر اعلانات بيع شقق التملك وهي مخالفة للقانون.

● وأضاف انه تم التأكيد على ان قانون المشاع يجب ان يعاد النظر فيه من خلال اللجنة المشتركة التي تمت الدعوة لانشائها بحيث لا يتم السماح للمشاع الا للأقرباء من الدرجة الأولى او الثانية.

● وفيما يلي تفاصيل الورشة:

● م.جنان بوشهري: نحن أمام ظاهرة بدأت تنتشر في جميع مناطق السكن الخاص وهي بيع الشقق، وهناك شركات عقارية تقوم بنشر اعلانات بيع شقق التملك وهي مخالفة للقانون.

● وأضاف: ان بعض المواطنين يعتقدون ان البيع قانوني لأنه نُشر عنها اعلان في الصحافة، بالإضافة الى انه لا يعرف انها مخالفة للقانون ولا يستطيع ارجاع أمواله الا عن طريق المحاكم.

● وقالت: اننا نعيش حالة فوضي في البناء من خلال بناء 8 شقق على قسيمة واحدة، مشيرة الى ان بعض اصحاب شقق التملك قاموا باوصول التيار الكهربائي ولا توجد عقوبات رادعة رغم ان دورنا نحفظ حقوق المواطنين.

● مانع العجمي: ان هناك فوضى موجودة في البناء، متسائلا: كيف تم ادخال الملاك في وثيقة واحدة؟ وهناك حصص تخرج للبيع من المحكمة ويكون للفتنة المطلقة وليس لأشخاص معينين.

● استفسر عن دور وزارة التجارة في تنظيم معارض بيع العقارات في ظل وجود مشكلة واقعة.

● عبدالله الكندري: ان الكل سسمع عن المخفلة المليونية بشراء البيوت الشعبية وهدمها وبنائها وبيعها كمشقق وهي تعمل حاليا في مناطق الجبراء وكيفسان والجابريسة، وكان الأولى اننا حاليا بين المنع او الاباحة بحيث لا يتم استخراج اصدار شهادات اوصاف لا



م.جنان بوشهري خلال ترؤسها ورشة العمل

انتهت ورشة العمل المقامة في المجلس البلدي حول ظاهرة تملك الشقق في السكن الخاص والتي كانت باقتراح العضوين عبدالله الكندري وم.جنان بوشهري الى اصدار العديد من التوصيات، حيث اكدت م.بوشهري الى تفعيل الدور التوعوي لبلدية الكويت بالتنسيق مع وزارتي التجارة والعدل لحث المواطنين على مراجعة البلدية قبل تملك اي عقار قبل قانونية العقار مع بيان ان تملك الشقق في السكن الخاص مخالف للقانون ونظم البناء مع التوصية بتشكيل لجنة مشتركة بين البلدية ووزارات العدل والكهرباء والتجارة والبطاقة المدنية

تراقرس.. كلها راحة بال مجاناً تأمين شامل لمدة سنة

تراقرس الجديدة

ابتداءً من 8,995 دك

جرب قيادة تراقرس الجديدة الآن وقد تربح رحلة لشخصين إلى دبي



تشغيل المحرك عن بعد



وسائد هوائية أمامية مركزية هي الأولى من نوعها في عالم السيارات



نظام مايلنك الترفيهي بشاشة ملونة تعمل باللمس مع كاميرا خلفية



مقصورة رحبة ومقاعد تتسع لـ 8 أشخاص

تعهد شقروليه التزام كامل لراحة بالك

ضمان مصنعي 3 سنوات/100,000 كم والطريق 3/4

خدمة فائقة الجودة بأيدي فنيين معتمدين

حجز مواعيد الخدمة الدورية والتسليم في نفس اليوم

أسعار صيانة تنافسية وشفافية في التكاليف



CHEVROLET

صفحة الفانم (الري): 24754400 أوقات الدوام: من 8:30 صباحاً حتى 10:00 مساءً

الطويخ: 24963216 الشرق: 22423327 الفحيحيل: 23917550 أوقات الدوام: من 8:30 صباحاً حتى 12:30 ظهراً ومن 4:00 مساءً حتى 8:00 مساءً
مبيعات الجملة: 24969754 بيت التمويل الكويتي: 24397736/7 أوقات الدوام: من 8:00 صباحاً حتى 12:30 ظهراً ومن 4:00 مساءً حتى 7:30 مساءً

AlghanimAutomotive

@AlghanimAuto

@AlghanimAuto

المضف تقترح إعادة ترميم وتجميل المحولات بالمناطق السكنية

قدمت العضو م.اشواق المضف اقتراحاً بشأن إعادة ترميم وتجميل المحولات الرئيسية في المناطق السكنية.

وقالت م.المضف في اقتراحها: بالنظر الى معظم المحولات الرئيسية في المناطق السكنية، نجد انها مهملة وبحاجة الى إعادة ترميم وتجميل. وهدفنا جميعاً هو المحافظة على المظهر الجمالي والحضاري.

«فنية البلدي» تبحث استحداث أنشطة جديدة للجمعيات التعاونية

تبحث اللجنة الفنية في المجلس البلدي خلال اجتماعها اليوم برئاسة فرز المطيري طلب اتحاد الجمعيات التعاونية إعادة النظر في قرار المجلس إضافة أنشطة جديدة للجمعيات مثال: تصوير طباعة، أدوات صحية ونخي وباجيلا.

كما ستبحث تخصيص 3 مواقع لأفرع بلديات محافظات «الفروانية - الجبراء - الاحمدى» وانه سيتم إرسال دعوة الى إدارة الإنشاءات لمناقشة هذا الموضوع.

العمادي مديراً للبلدية بالوكالة

أصدر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله قراراً وزارياً حمل الرقم 89 لسنة 2013 يقضي بموجبه بنبذ مساعد المدير العام لشؤون قطاع المساحة م.عبدالله أسد عمادي بالإضافة إلى عمله للقيام بأعمال مدير عام البلدية م.أحمد الصباح لحين عودته من المهمة المؤقت لها.

أوضح المطيري انه ستتم مناقشة الاقتراح المقدم من العضو محمد الهدية بشأن زيادة معدل نصب الفرد عند احتساب مساحات الأرض المخصصة بالجمعيات التعاونية. إضافة الى بحث طلب لبحث الاقتراح المقدم من العضو م.اشواق المضف بشأن تشجيع الأنشطة الشبابية في البلاد وسؤال العضو منى بورسلي بشأن إجراءات إقرار مشروع الخطة العمرانية لمدينة الكويت 2030.